

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، الزملاء الكرام،

ابدا بتحيةة الإسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أتحدث إليكم في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مدينة إسطنبول، هذه المدينة التي لم تكن يوماً مجرد موقع جغرافي، بل كانت عبر التاريخ نقطة التقاء بين الشرق والغرب، وجسراً للحوار بين الثقافات، ومنبراً للتفاعل الإنساني والسياسي، وفي هذا المقام نشكر الدولة التركية والبرلمان التركي على حسن الضيافة والاستقبال والحنو، وهذا ليس بغريب عليهم، كما نشكر فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية.

نجتمع اليوم في لحظة مفصلية من تاريخ عالمنا، حيث تتقاطع الأزمات وتتداخل التحديات، من صراعاتٍ سياسية محتدمة، إلى أزمات اقتصادية متفاقمة، مروراً بتهديدات تمس الأمن الإقليمي والدولي، وصولاً لآزمات إنسانية غير مسبوقه، وفي ظل هذا المشهد المعقد، تتعاضم مسؤوليتنا كبرلمانيين، ليس فقط في تمثيل شعوبنا، بل في الدفاع عن القيم التي يقوم عليها النظام الدولي، وفي مقدمتها العدالة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

إن التحديات التي نواجهها لا تقف عند حدود الصراعات السياسية، بل تمتد لقضايا تمس حياة الإنسان اليومية، من الأمن الغذائي، إلى الفقر والبطالة، إلى التغير المناخي، وصولاً إلى التحولات التكنولوجية المتسارعة، وكلها قضايا تتطلب عملاً برلمانياً مشتركاً، قائماً على تبادل الخبرات، وتنسيق الجهود، ووضع استراتيجيات قادرة على الاستجابة لهذه التحديات.

السيد الرئيس،

الزملاء الكرام،

لا يمكننا أن نتحدث عن الاستقرار الدولي بمعزلٍ عما يجري في منطقتنا، حيث لا تزال القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع، وعنواناً دائماً لاختبار مصداقية المجتمع الدولي، إذ إن استمرار الاحتلال، وتصاعد الانتهاكات، وغياب الأفق السياسي، كلها عوامل تجعل المنطقة في حالة توتر دائم، وتهدد بتوسيع دائرة الصراع.

السادة الكرام،

أتحدث إليكم، في وقتٍ لم يعد فيه الصمت مقبولاً، أمام ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات جسيمة وجرائم ممنهجة بحق الشعب الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، والتي امتدت تداعياتها لتطال الاستقرار في لبنان ومناطق أخرى من الإقليم.

فما جري في غزة كان إبادة جماعية وكارثة إنسانية ومأساة مفتوحة، أرتكبت فيها المجازر بحق المدنيين، واستهدفت البنية التحتية بشكل ممنهج، في تجاهلٍ صارخ لكل القوانين الدولية والإنسانية، كما أن ما تشهده الضفة الغربية من تصعيد واقتحامات واعتداءات يومية، يعكس سياسة واضحة لتكريس واقع الاحتلال بالقوة، ورغم إعلان وقف إطلاق النار، تستمر آلة الحرب في حصد الأرواح، في تحدٍ فجّ وسافر لكل قواعد القانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية.

إن هذا السلوك يعكس ذهنية كيان مارق يتصرف بمنطق القوة الغاشمة، لا يعترف بقانون ولا يحترم إنساناً، وتضع نفسه فوق المساءلة الدولية. والأشدّ خطورة، أن هذا الكيان يحاول فرض روايته على العالم، فلا تصدقوه وانظروا لأفعاله، وهو يمارس أبشع أشكال القتل والتدمير والتظهير العرقي.

إننا في الأردن ونحن ندين هذه الجرائم نحذر من أن استمرار هذا النهج العدواني يعكس توجهًا خطيرًا لدى إسرائيل نحو توسيع دائرة الصراع، ومحاولة إشعال المنطقة بأسرها، عبر سياسات التصعيد وفرض الأمر الواقع، ونحذر من خطر التهجير الذي تحاول إسرائيل تنفيذه والذي سبق أن حذر منه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين مرارا وتكرارا.

ومن هنا، فإن مسؤوليتنا كبرلمانيين تفرض علينا أن نكون صوتاً واضحاً في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن نعمل على دفع المجتمع الدولي نحو اتخاذ خطوات عملية تنهي هذا الصراع، وتفتح الطريق أمام سلامٍ عادلٍ وشاملٍ.

السيد الرئيس،

لقد كان موقف الأردن، بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، صوتاً عاقلاً ومرتزناً في مواجهة هذا التصعيد، حيث يمثل هذا النهج المعتدل صمام أمان حقيقي للمنطقة، في وقتٍ تتجه فيه أطراف أخرى نحو التآزيم والتفجير، فالأردن، رغم كل التحديات، يواصل جهوده السياسية والإنسانية والدبلوماسية، دفاعاً عن الاستقرار، ودعمًا للشعب الفلسطيني، وتمسكًا بحلٍ عادلٍ وشاملٍ يضع حدًا لهذا الصراع.

وخلال الحرب الهمجية على قطاع غزة قام الأردن بدورة
الإنساني والاخوي تجاه الأشقاء بتوجيه من جلالة الملك اقام
جسرا اغاثيا شارك فيه سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد
الله والاميرات، كما قامت هيئة الإغاثة الأردنية الهاشمية بجهود
جبارة في هذا الجانب، والشعب الأردني ما زال يرسل التبرعات
للأشقاء في غزة، إضافة لوجود مستشفيات ميدانية تابعة للقوات
المسلحة الأردنية في القطاع.

ومن هنا، فإن دعم الأردن وتعزيز دوره الإقليمي ضرورة ملحة،
ليس فقط لمساندته في أعبائه، بل أيضاً للحفاظ على توازن
المنطقة ومنع انزلاقها نحو مزيد من الفوضى.

الزملاء الكرام،

إننا نؤكد أن تحقيق السلام لا يمكن أن يتم في ظل الاحتلال، ولا
في ظل الإفلات من العقاب. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي
إلى اتخاذ إجراءات واضحة وفاعلة، وفي مقدمتها فرض
عقوبات على إسرائيل، لوقف هذه الانتهاكات، وإلزامها باحترام
القانون الدولي، وإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من
حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس
وعودة اللاجئين الى ديارهم.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الوصاية الهاشمية في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم، في مواجهة محاولات التهويد والتغيير القسري.

إن ما أقدمت عليه سلطات الاحتلال من إغلاق المسجد الأقصى ومنع المصلين من الوصول إليه لفترات طويلة تجاوزت خمسين يومًا، يشكل انتهاكًا جسيمًا لحرية العبادة، وخرقًا واضحًا للوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس. كما أن القيود المفروضة على وصول المسيحيين إلى كنيسة القيامة تمثل تعديًا صارخًا على الحقوق الدينية، وتؤكد استمرار سياسة التضييق الممنهج على المقدسات الإسلامية والمسيحية على حد سواء، في مخالفة صريحة للقانون الدولي.

السيد الرئيس،

إن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يستقر في ظل سياسات القوة وغياب العدالة، ومن هنا، نجدد دعوتنا لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، دون استثناء، بما في ذلك إسرائيل، ونطالب بإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها مفاعل ديمونا، لضمان الشفافية ومنع سباق تسلح نووي يهدد الأمن والسلام الدوليين.

وفي موازاة ذلك، نوكد إدانتنا لأي اعتداءات أو تهديدات تطال أمن واستقرار الأردن والدول العربية والخليج، بما في ذلك ما يصدر عن إيران من سياسات وتصرفات تُسهم في تأجيج التوترات الإقليمية وتقويض الأمن الجماعي، اذ ان أمن الأردن والخليج هو جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن الإقليمي، وأي مساس به يمثل تصعيدًا مرفوضًا يستدعي موقفًا دوليًا حازمًا يحترم سيادة الدول ويمنع الانزلاق نحو مزيد من الفوضى.

وفي الختام،

نوكد أن استمرار الانتهاكات دون محاسبة سيقود حتمًا لمزيد من التصعيد وعدم الاستقرار. إن مسؤوليتنا كبرلمانيين تفرض علينا أن نكون صوتًا للعدالة، وأن نعمل بكل قوة لوقف هذه الجرائم، ومنع إشعال المنطقة، وتحقيق سلام عادل وشامل، وندعو المجتمع الدولي لدعم الأردن كصوت معتدل في المنطقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.